ملامح التداولية في كتاب سيبويه

الأستاذ المساعد الدكتور : عرفات فيصل المنّاع
كلية الآداب- جامعة البصرة

الملخص:-

يهدف هذا البحث إلى تتبع ملامح التداوليَّة في أوَّل كتاب نحويٍّ وصل إلينا وهو كتاب سيبويه مفترضاً وعي النحويِّ العربيِّ بتلك الملامح التداوليَّة التي تنطلق من استعمال اللُّغة في السِّياق أو المقام الذي ترد فيه فضلاً عن وعيهم بضرورة التفريق بين نوعين من المعانيّ: نوع مباشر يمكن أن يفهم من تركيب الجملة نفسه، ونوع غير مباشر يحتاج إلى معرفة ظروف إنتاج الجملة من زمان ومكان ومناسبة وغيرها من أحوال الكلام التي تبيّن قصد المنشئ من قول هذه الجملة أو تلك، فبحثوا عمَّا يقصده العربيُّ من كلامه، وما يفيده، وما يقتضيه، وما يضمره فيه من دلالات مستعينين بالسِّياق بنوعيه: الداخليّ والخارجيّ.

لقد أدرك سيبويه من خلال تأمّله في كلام العرب أنَّ بعض كلامهم يعني ما يقال، وبعضه يعني أكثر ممَّا يقال، وآخر يعني خلافاً لما يقال، لذا فقد عالج كثيراً من قضايا الدّلالة التركيبية بلحاظ السِّياق الذي يشكِّل الحجر الأساس في الدراسات التداوليَّة، فضلاً عن بحثه في موضوع القصد في الكلام العربيِّ، وغيرها من الموضوعات التي عرفت في الدَّرس التداوليِّ والتي سنأتي على ذكرها مفصلة من خلال التمثيل والتحليل لكلام سيبويه.

المقدمة:-

أدَّى بحث سيبويه عن معنى أقوال العرب أو عن الطريقة التي يؤدِّي بها العربيُّ المعنى الذي يروم إيصاله إلى المخاطَب إلى اقترابه من التصور اللساني الحديث، الذي يبحث هو الآخر عن المعنى، القائم على دراسة القول أو الملفوظ في السِّياق، وهما، أعني سيبويه والتداوليين، اتَّكآ على الاستعمال الفعلي للقول لتخليصه ممَّا قد يشترك معه من معنى، فقد نظر النحويون إلى المعنى على أنَّه الأساس الذي يجب أن يراعى أوَّلاً، أمَّا الألفاظ التي يتركب منها القول فما هي إلَّا أداة من أدوات التعبير عن المعاني التي يقصدها المتكلم[١]، فنتج عن هذا النظر أن وجدنا النحويين يعاملون نصوصهم على أنَّها رسالة من مخاطِب إلى مخاطَب لتحقيق غرض ما، فلم يتعامل النحوي مع هذه النصوص على أنَّها مبتورة من منتجها أو قائلها، بل اهتموا بقصد منتج النَّص أو نيته أو إرادته في تفسير نصوصهم[٢]، أمَّا التداوليون فلم يختلفوا كثيراً عمَّا وجدناه من اهتمام بالمعنى لدى السابقين من علماء العربية.

وأمام أمر تشقيق المعنى أو لا محدوديته اتجه الفريقان (سيبويه والتداوليون)، مع الاعتراف مسبقاً بعدم تطابقهما في كلِّ شيء[٣]، إلى النظر فيما يسبق القول وما يلحقه، والنظر، كذلك، في ملابسات الأقوال من معرفة هوية القائل والمتلقي، فضلاً عن معرفة زمان القول ومكانه ومناسبته من أجل الظفر بما يحدد دلالة القول أو يقلل من احتمالاته.

وقد اقتصرت الدراسة على (الاستعمال، والقصد، والإفادة، والمعاني المباشرة، والمعاني غير المباشرة) لما يرجِّحه البحث من ملامح تداولية مشتركة بين سيبويه والتداوليين على الرغم من اختلاف اللغة المدروسة، والزمان والمكان على فرض أن اللغات مهما اختلفت وتباعدت تحتفظ كلّها ببعض المشتركات العامة، ومن ثمَّ تحتفظ أيضاً بطرق دراستها، وهو ما تحاول هذه الدراسة إثباته، ولكن قبل أن نبدأ بالحديث عن مفهوم كل مصطلح من هذه المصطلحات، وملامح وجوده في كتاب سيبويه، علينا أن نتعرفَ، في البدء، على مفهوم التداولية.

مفهوم التداولية :

نادى عدد من فلاسفة اللغة الطبيعية بضرورة تجاوز الإجراءات المنطقية المعمول بها التي لا تناسب خصوصية اللغة الطبيعية ولا تناسب مقتضياتها، فنتج عن هذا الأمر أن تخلى عدد منهم عن النظرة القطعية في مناقشة مسائل اللغة، وتبنى النظرة المرنة التي تفرضها عليهم طبيعة اللغة نفسها[٤].

كما أنَّهم نادوا بضرورة مراعاة المقام في دراسة المعنى بعدما أبعدته الدراسات السابقة ولا سيما الدراسات البنيوية التي راعت القواعد الشكلية حتى وسمت بالشكلانية والصورية[٥]، فالتداولية –على هذا الأساس- لا تؤمن بالفصل بين الشكل والمضمون مثلما تؤمن البنيوية بذلك، بل تؤمن بضرورة تكامل الشكل والمضمون من أجل الوصول إلى القصد الحقيقي للكاتب[٦].

ولقد مرت التداولية بمراحل حتى وصلت إلينا في صورتها الأخيرة، فقد ميّز تشارلز موريس (Charles Morris) بين ثلاثة ميادين منفصلة نستطيع من خلالها أن ندرس اللغة، وهذه الميادين هي: الميدان التركيبي الذي يهتم بدراسة العلاقة بين العلامات نفسها، والميدان الدلالي الذي يهتم بدراسة علاقة العلامة بالعالم الخارجي/ الواقع، والميدان التداولي، الذي يهتم بدراسة علاقة العلامة بمستعملها[٧]، وما يميّز هذا التعريف أنَّه أوَّل تعريف لسانيٍ للتداولية (Pragmatics)، حاول فيه المؤلف أن يربط الملفوظ بمقامه إلا أن هذا الفهم المبكر للتداولية لا بدَّ أن يكون قاصرًا لا يحيط بجوانب التداولية كلّها بحكم طبيعة تطور العلوم والفنون، وهو أمر جعل فهم موريس للتداولية فهمًا خاصًّا، وجعل التداولية، عنده، قاصرة ((على دراسة ضمائر المتكلم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن، هنا)، والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل))[٨]، فالتداولية، على هذا الفهم، قاصرة على الدرجة الأولى بحسب تعبير هانسون (Hansson) الذي قسم التداولية على ثلاث درجات كانت حصة الإشاريات الدرجة الأولى؛ لشدة اعتمادها على المقام.

أما جاك موشلر (Jacques Moeschler)، وآن ريبول (Anne Reboul) فالتداولية عندهما تعني: ((دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني))[٩]، وممَّا يلاحظ على هذا التعريف أنَّ المؤلفين يستعملان اللغة بمعنى الكلام؛ لأنهما وضعاه في مقابل النظام اللساني الذي يعني اللغة، فهما يشيران إلى ثنائية اللغة والكلام، ويقرنان التداولية بالكلام.

أما فرانسواز أرمينكو (Francoise Armingaud) فالتداولية عندها ((علم الاستعمال اللساني ضمن السياق))[١٠]، أو هي، بلفظ آخر، ((استعمال العلامات ضمن السياق))[١١].

ممَّا يلاحظ على أغلب هذه التعريفات أنها تؤكد فكرة الاستعمال، فلا ملفوظ من دون استعمال، أو لنقل، بكلمة أخرى، المعنى لا يتحدد إلا في الاستعمال.

الاستعمال:

يبدو -ممَّا سبق من تعريفات- أنَّ التداولية تعني دراسة الكلام في الاستعمال، فالاستعمال –على هذا الأساس- خاصية أساسية في الدراسات التي توسم بأنَّها تداولية، وهي الفيصل في انتماء هذه الدراسة أو تلك إلى التداولية أو إلى غيرها من الدراسات، وقد تنبَّه سيبويه لهذه الخاصية في (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرَّجل مستغنٍ عن لفظكَ بالفعل)[١٢]، فهو يرى أنَّ الفعل في موضوعي الأمر والنهي يمكن الاستغناء عنه، ويكتفى بالحال المشاهدة التي تعوِّض عنه، فقولك: (زيدًا) وأنت ترى شخصًا يضرب، أو (الأسدَ) وأنت ترى شخصًا يقترب من الأسد، تغني عن قولكَ: (اضربْ زيدًا)، أو (لا تَقرب الأسدَ)،

فرؤية الشخص أو مشاهدته وهو يُقدم على هذا الفعل تغني عن التلفظ بالفعل (اضرب) في المثال الأول، وعن التلفظ بالفعل (لا تقرب) في المثال الثاني[١٣].

ومثله ما ذكره سيبويه في (باب ما يُضمرُ فيه الفعلُ المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي)، إذ إنَّه يحكِّم الاستعمال في الوصول إلى معنى التراكيب التي ظاهرها عدم التَّمام وفي جوازها أيضا، يقول: ((وذلك قولك، إذا رأيتَ رجلًا متوجِّهًا وِجهةَ الحاجِّ، قاصدًا في هيئة الحاجِّ، فقلتَ: مَكَّةَ وربِّ الكعبة، حيثُ زكنتَ أنَّه يريد مكَّةَ، كأنَّكَ قلتَ: يريدُ مكَّةَ واللهِ))[١٤]، فرؤيةُ الرَّجل وهو في هذه الهيأة قد أغنت -من وجهة نظر سيبويه- عن ذكر الفعل (يريد)، وقد تغني الرؤية عن ذكر فعل معين، ويغني السمع عن ذكر فعل آخر، يقول سيبويه: ((أو رأيتَ رجلًا يسدِّد سهمًا قِبَلَ القرطاسِ فقلتَ: القرطاسَ واللهِ، أي يُصيبُ القرطاسَ، وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم في القرطاسِ قلتَ: القرطاسَ واللهِ، أي أصابَ القرطاسَ))[١٥]، فقد أغنت الرؤيةُ عن ذكر الفعل المضارع (يُصيبُ)، وأغنى السمع عن ذكر الفعل الماضي (أصابَ).

فسيبويه –إذن- يرى أنَّ استعمالَ الجملِ يحررها من قالبها المثالي، ويعطي للمتكلِّم حريةَ حذف أجزاء منها ما دمنا نحافظ على التواصل فيما بيننا، ونأمن اللبس.

١. القصد:

القصد أو النية أو الإرادة مصطلحات مترادفة في الخطاب النحوي العربي للإشارة إلى ما يقصده المتكلم أو ينويه أو يريده من الملفوظ الذي يقوله، وهو واحد من المفاهيم التي أكدتها التداولية بدءا من كتابات جون أوستن (J. L. Austin) وجون روجرز سيرل (John R. Searle) ومرورا بما قال به بول غرايس (Paul Grice) وصولا إلى ما أثبته فان دايك (Van Dijk) في أثناء حديثه عن الفعل الكلامي الكلي أو الشامل.

ويمكننا تتبع فهم سيبويه لهذا المصطلح الرئيس في الدراسات التداولية عبر النَّص الآتي: ((هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأوَّل وإن شئتَ تعدَّى إلى الثاني كما تعدَّى إلى الأوَّل. وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداً درهمًا، وكسوتُ بشرًا الثِّيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله...، وسميته زيدًا، وكنَّيتُ زيدًا أبا عبدِ الله، ودعوته زيدًا إذا أردتَ دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيتَ الدعاءَ إلى أمرٍ لم يجاوز مفعولًا واحدًا))[١٦]، فسيبويه يحكِّم النِّيَّةَ أو القصدَ في تحديد نوع الفعل بين التَّعدِّي إلى مفعول واحد أو مفعولين، إذ إنَّ بعض الأفعال –بحسب ما يقصده المتكلم- قد تتعدَّى إلى مفعول به واحدٍ وقد تتعدَّى إلى مفعولين، وهو ما تنبَّه إليه سيبويه ونبَّه عليه، فالاكتفاء بمفعول به واحدٍ أو التعدِّي إلى مفعولين عملٌ منوطٌ –من وجهة نظر سيبويه- بنيَّة المتكلِّم أو قصده؛ لأنَّه ((لا كلام إلا مع وجود القصد))[١٧]، فالقصد –بحسب تعبير سيرل- هو هدف العملية التواصلية برمتها[١٨].

ولعل قول سيبويه: ((وكلُّهم يفسِّرُ ما ينوي))[١٩]، الذي قاله بعد تمثيله بمثل من أمثال العرب، وهو قولهم: (اللَّهمَّ ضَبُعًا وذئبًا)، يمثِّل تصريحًا واضحًا منه لما تؤدِّيه النِّيَّة من دورٍ في فهم كلام العرب، يقول في (باب ما جرى من الأمري والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل) بعد أن أورد عددًا من الأمثلة على جواز حذف الفعل إن أغنى عن ذكره الموقف الذي قيل فيه، يقول:((وهذه حججٌ سُمعت من العرب وممَّن يوثق به، يزعُمُ أنه سَمِعَها من العرب. من ذلك قول العرب في مثلٍ من أمثالهم: (اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا) إذا كان يدعو بذلك على غنمِ رجلٍ، وإذا سألتهم ما يَعْنُون قالوا: اللَّهُمَّ اجمع أو اجعل فيها ضبعًا وذئبًا، وكلُّهم يفسِّر ما ينوي. وإنَّما سهُل تفسيره عندهم؛ لأنَّ المضمرَ قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار))[٢٠].

فهذا المثل يحتمل معنيين:

الأول: صرَّح به سيبويه، وهو الدعاء على غنم الرجل بالهلاك؛ لأنَّه ممَّا تعارفت عليه العرب أن الذئب يقتل الأحياء، والضبع يأكل الأموات[٢١].

والثاني: ذكره سيبويه وهو دعاء لغنم الرَّجل بالنجاة؛ لأن الذئب والضبع –وهذا ممَّا تعارفت عليه العرب أيضًا- إذا اجتمعا انشغلا بالقتال، وأفلت الغنم منهما[٢٢].

وفي (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى)، ويعني بها الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، يرى سيبويه أنَّك إنْ ابتدأتَ كلامَك شاكًّا فيما تروم قوله فإن هذه الأفعال تعمل في معموليها سواء أتقدَّم الفعل أم تأخَّر، يقول مبيِّنًا ذلك: ((فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيَّته من الشك أعملَ الفعلَ قدَّم أو أخَّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا))[٢٣]، أمَّا إنْ ابتدأتَ كلامَك باليقين ثم أدركك الشكُّ بعد ذلك فأنت تلغي عمل هذه الأفعال، يقول: ((فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك، وفيها أُرى أبوك. وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى. وكلٌّ عربيٌّ جيِّدٌ. وقال اللَّعينُ يهجو العجَّاج:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤمِ توعِدُني وفي الأراجيزِ خِلتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

أنشدناه يونسُ مرفوعًا عنهم. وإنَّما كان التأخير أقوى؛ لأنَّه إنَّما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامُه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريدُ اليقينَ، ثمَّ يُدرِكُه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخَّرَ ما لم يعمل في أوَّل كلامه. وإنَّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامُه على اليقين، وفيما يدري))[٢٤].

فنِيَّةُ المُتلفِّظ –إذن- هي الحكمُ في الفصلِ بين عمل هذه الأفعال أو وإلغاء عملها فيما يراه سيبويه، وهي الحكم أيضًا في تفضيل تركيب على تركيب، فما يريده المتلفِّظ أو ينويه هو الذي يحدد أيَّ التركيبين (حسن) وأيهما (أحسن)، يقول سيبويه: ((تقول: ألقيتَ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، وأعندكَ زيدٌ أو خالدٌ أو عمرٌو، كأنَّكَ قلتَ: أعندكَ أحد هؤلاء، وذلك أنَّكَ لم تدَّعِ أنَّ أحدًا منهم ثمَّ. ألا ترى أنَّه إذا أجابكَ قال: لا، كما يقول إذا

قلتَ: أعندك أحدٌ من هؤلاء. واعلم أنَّكَ إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسنُ؛ لأنَّكَ إنَّما تسأل عن الفعل بمَن وقعَ. ولو قلتَ: أزيدًا لقيتَ أو عمرًا أو خالدًا، وأزيدٌ عندكَ أو عمرٌو أو خالدٌ كان هذا في الجواز أو الحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيُّهما))[٢٥].

سيبويه –عبر نصه هذا- يوازن بين تركيبين صحيحين ويصف الأوَّل منهما بـ (الأحسن)، ويصف الثاني منهما بـ (الحسن) اعتمادًا على ما يريده المتكلِّم من معنى فإن أراد أن يستفهم عن الحدث فتقديم الفعل أحسن وإن أراد أن يستفهم عن أيِّهم التقى فتقديم الاسم أحسن؛ لأن الهمزة تدخل في الأساس على المستفهم عنه[٢٦].

٢. الإفادة:

الإفادة شرط أساسي في عملية التواصل بين أبناء المجموعة اللغوية الواحدة، إذ يراد بها ((حصول الإفادة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده))[٢٧]، فالمتكلم يختار من بين التراكيب المتاحة لديه ما يحقق فائدة ما لدى المخاطَب، وهو أمرٌ تنبه له علماؤنا الأوائل وأولوه عناية خاصة بحيث استبعدوا بعض التراكيب الصحيحة نحوياً؛ لأنَّها لا تحقق فائدة للمتلقي، يقول سيبويه: ((ألا ترى أنَّك لو قلتَ: إنْ يضربَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً))[٢٨]، فالتركيب الشرطي الذي مثَّل به سيبويه: (إنْ يضربَ يأتينا) صحيح نحوياً، وعلى الرغم من ذلك فإنَّه لا يشكِّل كلاماً عنده؛ لغياب عنصر الإفادة الذي يشترطه النحويون في عملية التواصل.

وفي (باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة)، يرى سيبويه أنَّنا لا نضمر إلا إذا كنَّا على علمٍ بمن نعني ولذلك يصف مثلَ قولنا: (أنا عبدُ الله منطلقًا)، و(هو زيدٌ منطلقًا) بأنَّه محال[٢٩]؛ لأنه لا يقدِّم فائدة للمخاطَب، أمَّا إذا ورد في استعمال خاصٍّ كأن يكن المتكلِّم ((خلفَ حائطٍ، أو في موضعٍ تجهله فيه))[٣٠]، فيجوز -من وجهة نظره- استعمال هذه التراكيب؛ لانتفاء صفة المعرفة في مثل هذه الأحوال، فالفيصل في قبول الملفوظ أو رفضه هو ما يحققه من فائدة للمخاطَب.

٣. المعاني المباشرة والمعاني غير المباشرة:

ترتبط المعاني المباشر بما أسماه التداوليون بالأفعال الإنجازية المباشرة، حيث يتطابق فيها شكل الأسلوب مع ما يعنيه المنشئ، أو بعبارة أخرى يعنون بالأفعال الإنجازية المباشرة كلَّ لفظٍ يكون معناه مطابقًا لما يعنيه المتلفِّظ[٣١].

وترتبط المعاني غير المباشرة -عند التداوليين- بالأفعال الإنجازية غير المباشرة، حيث لا يتطابق فيها شكل الأسلوب مع ما يعنيه المنشئ، فإذا ما حدث تقاطع بين المعنى الذي يولِّده النَّصُّ نفسُه والمعنى الناتج عن النَّصِّ في سياقه فحينئذ نطلق على الفعل هذا بأنَّه فعل غيرُ مباشرٍ[٣٢].

ومن أمثلة المعاني غير المباشرة التي تنبه لها سيبويه عند حديثه -في (باب الأمر والنهي)- عن معنى الدعاء، إذ يقول: ((واعلم أنَّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهي، وإنَّما قيل: دعاء؛ لأنَّه استُعْظِمَ أنْ يقال: أمرٌ ونهيٌ، وذلك قولُك اللهمَّ زيدًا فاغفرْ ذنبَه وزيدًا فأصلح شأنَه وعمرًا لِيَجْزِه اللهُ خيرًا، وتقول: زيدًا قَطعَ اللهُ يدَه، وزيدًا أمر اللهُ عليه العيشَ؛ لأنَّ معناه معنى: زيدًا لِيَقطعِ اللهُ يدَه))[٣٣]، فالملفوظان: (زيدًا قَطعَ اللهُ يدَه)، و(زيدًا أمر اللهُ عليه العيشَ)، خبريان من حيث الشَّكْل إنشائيان من حيث المعنى، فأنتَ لا تريد عند التلفظ بهما الإخبار عن حدث (القطع) في الملفوظ الأول، و لا عن حدث (الأمر) في الملفوظ الثاني، ولكن تريد الدعاءَ عليه أو له، وهو ما تنبه إليه سيبويه وصرَّح به في نصه السابق.

وفي حديث سيبويه عن الاستفهام يقول: ((وذلك قولك: أتميميًّا مرَّةً وقيسيًّا أخرى، وإنَّما هذا أنَّك رأيتَ رجلًا في حال تلوُّن وتنقُّل، فقلتَ: أتميميًّا مرَّةً وقيسيًّا أخرى، كأنكَ قلتَ: أتحوَّلُ تميميًّا مرَّةً وقيسيًّا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل، وليس يسأله مسترشدًا عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهِّمَه إيَّاه ويخبرَه عنه، ولكنه وبَّخه بذلك))[٣٤].

فظاهر هذا الأسلوب الاستفهام ومعناه التوبيخ؛ لأنَّ المتلفِّظَ لا يريد به الاستخبار عن أمرٍ يجهله، بل يريد أن يوبِّخه على هذه الحال من التلوُّن والتنقُّل.

فالتواصل بين المخاطِب والمخاطَب يتطلب مراعاة لعناصر سياقية كثيرة بعضها مقالية وأخرى مقامية، وأن هذه المطابقة بين المقال ومقامه من الشروط الأساسية التي يتميز بها الكلام المباشر من الكلام غير المباشر في النظرية التداولية.

الخاتمة:

ممَّا سبق نستنتج ما يأتي:

١. ميَّز سيبويه بين الجمل في قالبها المثالي والجمل في الاستعمال، لذا يجوز -عنده- أن يحذف المتكلم أجزاء من كلامه إذا أمن اللبس وحقق التواصل مع غيره.
٢. أدرك سيبويه أنَّ نية المتكلم هي الحكم في عمل بعض الأفعال أو إلغاء عملها، فضلًا عن أنَّها المعيار في التفضيل بين التراكيب الصحيحة نحويًا؛ لأنَّ المبدأ الرئيس لدى المتكلم –من وجهة نظر سيبويه- هو ما يحققه التركيب من فائدة لدى المخاطَب لا كونه صحيحًا نحويًا.
٣. لاحظ سيبويه تلك العلاقة بين النص وقائله أو منتجه، ومن ثمَّ فقد أدرك أهمية القصد أو الإرادة أو النية في إيضاح بعض الملفوظات، ولا سيما الملفوظات التي تتعارض فيها الدلالة المباشرة للملفوظ مع الدلالة غير المباشرة.

٤. توصل سيبويه إلى أن المطابقة بين النص وظروف إنتاجه شرط رئيس في التمييز بين المعنى المباشر والمعنى غير المباشر، وهو ما أكدته الدراسات اللغوية الحديثة عامة، والدراسات التداولية خاصة.

الهوامش:

١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ٢٢.

٢) ينظر: أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء، د. جزاء المصاروة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٢)، العدد (٢)، ربيع الأول ١٤٢٧هـ/ نيسان ٢٠٠٦م: ٢٥.

٣) ممَّا يسجل من اختلاف بين الدرسين: العربي متمثلا بسيبويه، والغربي متمثلا بالتداوليين أن الأوَّل حدد النصوص التي تدرس، وهي النصوص العالية كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والنصوص الإبداعية المنثورة منها والمنظومة، في حين يفتح الثاني الباب على مصراعيه لتكون النصوص كلُّها مجالا للبحث والتحليل، وممَّا يسجل من اختلاف أيضاً أن الدراسة اليوم لم تعد قاصرة على الأساليب غير المباشرة، بل امتدت لتشمل الأَساليب المباشرة أيضًا، إذ أصبح المعنى المباشر من وجهة نظر علم اللغة الحديث أحد المعاني الكثيرة التي يسمح بها النص في ظروف إنتاجه أو مقامه، فلا فرق بين المعنى المباشر والمعنى غير المباشر من حيثُ إنَّ المعنى المباشر هو الأساس وإن المعنى غير المباشر هو الثانوي، بل ينظر علماء اللغة إليهما من مسافة متساوية، وهي مسألة أساسية تختلف فيها وجهتا نظر الدرسين العربي والغربي، ينظر: السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي، د. عرفات فيصل المنَّاع، مؤسسة السياب، لندن، ط١، ٢٠١٣م، الهامش رقم (٤): ٧٨-٧٩.

٤) ينظر: اللغة والمنطق (بحث في المفارقات)، حسان الباهي، منشورات ضفاف، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م: ٤٧.

٥) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت،ط١، ٢٠٠٥م: ٢٩.

٦) ينظر: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، د. فتح الله أحمد سليمان، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م: ٥٥.

٧) ينظر: البراجماتية اللغوية، ستيفن ك. ليفنسون، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م: ٢٥، ومعجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو ودومينيك منغنو، ترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمود، دار سيناترا، والمركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٣م: ٤٤٢.

٨) التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس، ود. محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م: ٢٩.

٩) القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، وآن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، والمركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م: ٢١.

١٠) المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، د.ت: ٨٠.

١١) نفسه، والصفحة نفسها.

١٢) الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م: ١: ٢٥٣.

١٣) ينظر: نفسه: ١/ ٢٥٣.

١٤) نفسه: ١/ ٢٥٧.

١٥) نفسه: ١/ ٢٥٧.

١٦) نفسه: ١/ ٣٧.

١٧) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ١٠٣.

١٨) ينظر: النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، د. محمود عكاشة: ١٠٤.

١٩) الكتاب: ١/ ٢٥٥.

٢٠) الكتاب: ١/ ٢٥٥.

٢١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥٥، وينظر ما ذكره محقق الكتاب من رأي السيرافي وابن رشيق القيرواني في الهامش الثاني من الصفحة نفسها.

٢٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥٥، وينظر ما ذكره محقق الكتاب من رأي السيرافي وابن رشيق القيرواني في الهامش الثاني من الصفحة نفسها ومجمع الأمثال: ١/ ٧٨٠.

٢٣) الكتاب: ١/ ١٢٠.

٢٤) نفسه: ١/ ١١٩-١٢٠.

٢٥) نفسه: ٣/ ١٧٩.

٢٦) ينظر: المقتضب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) : ٣/ ٢٩٣.

٢٧) التداولية عند العلماء العرب: ١٨٦.

٢٨) الكتاب: ١/١٤.

٢٩) ينظر: الكتاب: ٢/ ٨٠-٨١.

٣٠) الكتاب: ٢/ ٨١.

٣١) ينظر: دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)، د. شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٠م: ٤٩.

٣٢) ينظر: نفسه، والصفحة نفسها.

٣٣) الكتاب: ١/ ١٤٢.

٣٤) نفسه: ١/ ٣٤٣.